

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي المرفق

قائمة بالمؤشرات الإرشادية ذات الصلة بتقييم حالة إطار القانون التجاري والحاجة إلى إصلاح القانون التجاري في أي بلد معيّن

- ١- الإطار القانوني ينصُّ على الاعتراف بالعقود والتعهدات الملزمة وإنفاذها.
- ٢- الإطار القانوني التجاري المحلي ممثل للمعايير المقبولة دولياً للقوانين التجارية:
 - (أ) القوانين المحلية التي تنظّم العلاقات التجارية تُسنُّ على أساس معايير القانون التجاري المقبولة دولياً.
 - ٣- بناء القدرات المحلية على تنفيذ إصلاحات سليمة للقوانين التجارية يجري على نحو متواصل:
 - (أ) تُعقد بانتظام دورات تدريبية للمسؤولين الحكوميين عن مسائل القانون التجاري ولكن مرة واحدة في السنة على الأقل؛
 - (ب) المشاركة في هذه الدورات، وخصوصاً من حيث عدد الحضور، مصنّفاً في فئات حسب السنّ ونوع الجنس والتخصُّص والانتماء (مثلاً الانتماء إلى وزارة أو هيئة أخرى تابعة للدولة) وغير ذلك من المعايير ذات الصلة، ونتائج اختبارات التقييم، وافية بالغرض؛
 - (ج) مشاركة الخبراء المحليين في أنشطة صياغة القواعد التي تضطلع بها هيئات إقليمية ودولية بشأن مسائل القانون التجاري، وافية بالغرض؛
 - (د) الخبرة الفنية المحلية بشأن مسائل القانون التجاري مجمّعة مركزياً وتتاح ببسر ويسهل استخدامها عند الحاجة (على سبيل المثال لتنسيق موقف الدولة في أنشطة صياغة القواعد التي تضطلع بها هيئات إقليمية ودولية بشأن مسائل القانون التجاري، ولتحديد الاحتياجات المحلية إلى إصلاحات القانون التجاري على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ومتابعتها)؛
 - (هـ) الاحتياجات المحلية إلى إصلاحات القانون التجاري تخضع للتقييم بانتظام، بما في ذلك في إطار المساعدة الإنمائية.

٤ - قدرة القضاة والمحكمين المحليين وغيرهم من الممارسين القانونيين المحليين على فهم معايير القانون التجاري المقبولة دولياً وتطبيقها بطريقة موحدة وتحقيق الارتقاء بنوعية الأحكام وقرارات التحكيم وافية بالغرض:

(أ) دورات التعلُّم المستمر للقضاة تُعقد بانتظام ولكن مرة واحدة في السنة على الأقل، وتتضمَّن مناهجها دورات بشأن تفسير معايير القانون التجاري المقبولة دولياً وتطبيقها بصورة متَّسقة؛

(ب) المشاركة في هذه الدورات، من حيث عدد الحضور، مصنَّفاً في فئات حسب السنِّ ونوع الجنس والتخصُّص والانتماء إلى محكمة (مثلاً محكمة ابتدائية أو محكمة استئناف أو محكمة عليا على مستوى المقاطعة أو المستوى الاتحادي) وغير ذلك من المعايير الأخرى ذات الصلة، ونتائج اختبارات التقييم، وافية بالغرض؛

(ج) مشاركة القضاة المحليين في الندوات القضائية الدولية وغيرها من الدورات التدريبية القضائية الدولية والإقليمية وافية بالغرض؛

(د) توجد آلية لجمع السوابق القضائية الوطنية المتعلقة بمعايير القانون التجاري المقبولة دولياً وتحليلها ورصدها ونشرها.

٥ - آليات الفصل في المنازعات وإنفاذ التعهدات الملزمة في سياق التجارة والاستثمار سهلة الوصول إليها وميسورة التكلفة ومتسمة بالكفاءة والفعالية:

(أ) الآليات البديلة الخاصة بتسوية المنازعات التجارية (التحكيم والوساطة والتوفيق في المجال التجاري) متاحة كخيار لتيسير الفصل في المنازعات التجارية لدى هيئة محايدة؛

(ب) تعمل هذه الآليات على أساس المعايير المقبولة دولياً؛

(ج) توجد آليات لرصد سرعة وفعالية قرارات المحاكم وإنفاذها، وكذلك إنفاذ قرارات التحكيم.

٦ - يجري تثقيف الناس بشأن مسائل القانون التجاري الدولي والحقوق والالتزامات الأساسية الناشئة عن العلاقات التجارية وفرص العمل المرتبطة بها:

(أ) مواضيع القانون التجاري مدرجة في مناهج المدارس التقنية والجامعات ودورات التدريب المهني؛

(ب) تُعقد بانتظام ولكن مرة واحدة في السنة على الأقل دورات لأفراد الأوساط الأكاديمية موجّهة إلى تيسير وضع مبادئ قانونية محلية بشأن مسائل القانون التجاري الدولي متماشية مع المبادئ القانونية السائدة دوليًا؛

(ج) المشاركة في هذه الدورات، وخصوصاً من حيث عدد الحضور، مصنّفاً في فئات حسب السنّ ونوع الجنس والتخصّص والانتماء (إلى الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأخرى) وغير ذلك من المعايير ذات الصلة، ونتائج اختبارات التقييم، وافية بالغرض؛

(د) مشاركة طلاب القانون المحليين في المسابقات التدريبية المحلية والإقليمية والدولية، مصنّفه حسب نوع الجنس والدخل والمعايير الأخرى ذات الصلة، وافية بالغرض.

٧- توجد آليات فعّالة للتمكين القانوني بشأن المسائل التجارية:

(أ) معايير القانون التجاري المقبولة دوليًا مترجمة إلى اللغات المحلية، والترجمة متاحة بسهولة للجمهور العام؛

(ب) يشجّع على نطاق واسع على استخدام مصادر المعلومات الموثوقة المتاحة بيسر عن مسائل القانون التجاري الدولي، بما في ذلك الأدوات المصمّمة بقصد تيسير فهم معايير القانون التجاري المقبولة دوليًا وتنفيذها وتيسير تفسيرها وتطبيقها على نحو موحد؛

(ج) توجد مؤسسات تدعم النشاط الاقتصادي، مثل الغرف التجارية ونقابات المحامين ومراكز التحكيم والتوفيق التجاريين، وهي موزّعة بانتظام في جميع أنحاء البلد.